

- وثامنها أن الأخبار الأحادية (١) يجوز العمل عليها بالفعل ، ويجب العمل بها شرعاً ، في أكبر مسائل الشرع ، في العبادات وغيرها .
 - وتاسعها أن الأفعال حجة كالأقوال ، يجب علينا اتباع الرسول في أفعاله ، كما يجب علينا اتباعه في أقواله .
 - وعاشرها أن القياس معمول به عقلاً ، ويجب شرعاً .
 - وحادي عشرها الاجتهاد ، فإنه يجوز العمل عليه فيما ليس منصوصاً عليه .
 - وثاني عشرها : تصويب الأراء في المسائل الاجتهادية .
- فهذه زبدة أقاويلهم في الأصوليات على جهة الإجمال ، وأما التفصيل فالخلاف فيها واسع ، وذلك مذكور في مواضعه .

(١) خبر الآحاد : هو ما نقله واحد عن واحد ، وهو الذي لم يدخل في حد الاشتهار ، وحكمه بوجوب العمل دون العلم ، ولهذا لا يكون حجة في المسائل الاعتقادية .